أثر بند "الدولة الأكثر رعاية" من المادَّة الحادية عشرة من معاهدة فرانكفورت للسَّلام في العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة والدوليَّة ما بين عامي (1871–1914م) من خلال المصادر الألمانيَّة

*عبد المجيد إبراهيم الحاج علي**
https://doi.org/10.35516/jjha.v18i3.1215

ملخص

تناولت هذه الدراسة الموسومة بِـ"أثر بند الدولة الأكثر رعاية" من المادَّة الحادية عشرة من معاهدة فرانكفورت للسَّلام في العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة والدوليَّة ما بين عامي (1871–1914م) من خلال المصادر الألمانيَّة – دراسة تاريخيَّة تحليليَّة، أوَّلًا: الظُّروف التي جرى خلالها التَّوقيع على معاهدة فرانكفورت للسَّلام، وإصرار الجانب الفرنسي على صيغة المادَّة الحادية عشرة من هذه المعاهدة، ثانيًا: الأثر السَّلبي لهذه المادَّة في تطوُّر العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة بين ألمانيا وفرنسا حتى الحرب العالميَّة الأولى. وعلى الرَّغم من أنَّ هذه الدراسة لم تنصف –بشكل تفصيليّ– العلاقات الطَّويلة والمعقَّدة للغاية بين ألمانيا وفرنسا ما بين 1871م وحتى 1914م فقد أظهرت أنَّ الإخلال بالعلاقات الاقتصاديَّة الألمانيَّة الفرنسيَّة المباشرة كان له الأثر الكبير في سياسة التَّحالفات الدوليَّة بشكل عام، وفي العلاقات بين الرايخ الألماني والدولة العثمانيَّة بشكل خاص، وعلى الرَّغم من أنَّ العديد من دراسات الباحثين الألمان تناولت معاهدة فرانكفورت للسَّلام وبنودها بشكل عام فإنّها –في حدود علم الباحث– لم تتطرَّق لتناول العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة قبل عام 1914م، ولا سيّما أثر المادَّة الحادية عشرة من هذه المعاهدة في العلاقات الاقتصاديَّة بين ألمانيا والقوى الأوروبيّة من ناحية وبين ألمانيا والدولة العثمانيَّة من ناحية أخرى، ولم يجرِ اعتباره بعد موضوعًا مستقلًّا للبحث، ومن هنا جاءت أهميَّة هذه الدراسة. اقتضت طبيعة الدراسة الاتِّكاء على المنهج التاريخيّ التحليليّ القائم على تقصّي المعلومات والمعطيات من مصادرها الأوليَّة، وتحليل مضامينها، وتصنيفها بما يتناسب مع موضوع الدراسة.

الكلمات الدالة: معاهدة فرانكفورت للسَّلام، بسمارك، المسألة الشَّرقيَّة، أدولف تيير، العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة.

مقدِّمة

أسهمت سياسة بسمارك Otto von Bismarck (1815–1898م)، "الحديد والدم" في تحقيق الوحدة الألمانيَّة، وكان تتويج هذه الجهود بالنصر الكبير الذي حققته بقيادة فيلهلم الأوَّل Wilhelm Friedrich Ludwig (1797–1888م) ملك بروسيا على الإمبراطوريَّة الفرنسيَّة في معركة سيدان في الأوَّل من أيلول 1870م التي أسفرت عن أسر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث و80 ألف من جنوده؛ وبذلك جرى إنهاء الإمبراطوريَّة وإعلان الجمهوريَّة الفرنسيَّة التي دخلت في مفاوضات الصُّلح مع الحكومة الألمانيَّة (*Der Grenzbote* 11.9.1870: 3) . والواقع أنَّ تتويج

* دكتوراة في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ الإسلامي، كلّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، جامعة آل البيت، الأردن.
تاريخ الاستلام: 2022/10/17، تاريخ القبول: 2023/3/26.

©2024م عمادة البحث العلمي/الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الملك البروسيّ فيلهلم الأوَّل في 18 كانون الثاني 1871م في قاعة المرايا بقصر فرساي إمبراطورًا للإمبراطوريَّة الألمانيَّة الجديدة لم يكن الأمر وحده الذي ترك أثرًا في نفوس الشَّعب الفرنسيّ، بل إنَّ الفرنسيين عَدّوا التَّوقيع على "معاهدة فرانكفورت للسَّلام" في 10 أيار 1871م إذلالًا عظيمًا ويثير الرَّغبة في الانتقام؛ حيث أجبروا– بموجب هذه الاتفاقيَّة– على التَّخلي عما يقارب 17 ألف كيلو متر مربع من أراضيهم لصالح الألمان (Fischer 2020: 258).

وعلى الرَّغم من مرور أكثر من مئة وخمسين عامًا على توقيع معاهدة فرانكفورت للسَّلام فإنَّها تخفي في ثناياها تفسيرًا مهمًّا للأسباب الرئيسة التي أدَّت إلى تطوُّر الأحداث في العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة من جهة، والعلاقات الألمانيَّة الدوليَّة حتى الحرب العالميَّة الأولى من جهة أخرى.

تتَّبع هذه الدراسة –تحديدًا– أثر "بند الدولة الأكثر رعاية" من المادَّة الحادية عشرة من معاهدة فرانكفورت للسَّلام في تطوُّر العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة من الناحية الاقتصاديَّة والسياسيَّة ونتائجها على سياسة التَّحالفات الألمانيَّة الخارجيَّة من خلال ثلاثة محاور تدور حولها أسئلة هذه الدراسة، وهي:

1. ما المقصود بمفهوم "بند الدولة الأكثر رعاية" من المادَّة الحادية عشرة من معاهدة فرانكفورت للسَّلام؟
2. كيف نفسِّر الموقف المعارض لبعض أعضاء الرايخستاغ مجلس الشعب من هذه المعاهدة، وانتقادهم موافقة المستشار بسمارك عليها، وبالتَّحديد المادَّة الحادية عشرة منها؟
3. كيف جرى استغلال هذه المعاهدة من الحكومة الفرنسيَّة ضدَّ ألمانيا اقتصاديًّا وسياسيًّا؟
4. كيف أثرت العلاقة بين معاهدة فرانكفورت للسَّلام وتوجُّه بسمارك ومن خَلَفَهُ في الحكومة الألمانيَّة في العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة مع الدولة العثمانيَّة؟

ويتجلى هدف الدراسة من خلال تقديم صورة تاريخيَّة واضحة بشكل خاص لكيفية استغلال فرنسا هذه المعاهدة في استنزاف الاقتصاد الألماني وجذب روسيا للتَّحالف معها، وبشكل عامّ، لإظهار دور العامل الاقتصاديّ المتأثر بهذه المعاهدة في الأحداث الخارجيَّة والداخليَّة التي مرّت بها الدولة الألمانيَّة قبل الحرب العالميَّة الأولى.

تنبع أهميَّة هذه الدراسة من أنَّها قد عُنيت بتتبُّع دور معاهدة فرانكفورت للسَّلام في علاقات ألمانيا: الاقتصاديَّة والسياسيَّة الدوليَّة منذ نشوء الرايخ الثاني 1871م[1] وحتى الحرب العالميَّة الأولى 1914م وفق المنهج التاريخيّ التَّحليليّ.

وتجدر الإشارة الى أهمِّ الدِّراسات التي اهتمَّت بموضوع معاهدة فرانكفورت للسَّلام بشكل عامّ، مثل: دراسة إيرنست راوش Ernst Rausch التي نشرت عام 1900م بعنوان "السِّياسة التِّجاريَّة الفرنسيَّة من سلام فرانكفورت إلى إصلاح التَّعرفة الجمركيَّة لعام 1882م، وَقُدِّمت على أساس السِّجلات البرلمانيَّة"؛ حيث ركَّزت –بشكل أساس– على الجانب الاقتصاديّ والاجتماعيّ من مداولات مجلس الشَّعب الفرنسيّ المختلفة في تلك الفترة، وتميَّزت بالاهتمام بتفاصيل التَّعرفة الجمركيَّة للعديد من صادرات الدولة الفرنسيَّة ووارداتها. واهتمت دراسة ألفريد تسِمرمان (Alfred Zimmermann)

[1] مصطلح الرايخ الأول والثاني والثالث مصطلح جيو–سياسي الماني، على اعتبار أن الإمبراطورية الرومانية المقدَّسة للأُمَّة الألمانيَّة (962–1806م) إمبراطوريَّة جرمانيَّة مؤسسها كارلمان Charlemagne, son of Pippin the Short (747–814م) تمثل الرايخ الأول، في حين أن الفرنسيين يعتبرونه فرنسيًّا ويطلق عليه اسم شارلمان، وعلى الإمبراطورية الألمانيَّة التي تشكَّلت في عهد فيلهلم الأوَّل منذ عام 1871م وحتى 1918م الرايخ الثاني، وفي عهد النظام القومي الاشتراكي بزعامة هتلر Adolf Alois Hitler (1889–1945م) الرايخ الثالث.

1901م، المعنونة باسم "السِّياسة التِّجاريَّة للرّايخ الألمانيّ من سلام فرانكفورت حتى الوقت الحاضر"، بالعلاقات التِّجاريَّة الألمانيَّة بشكل عام منذ توحيد الدولة الألمانيَّة وحتى نهاية القرن التاسع عشر. في حين أولت دراسة سارتوريوس فون فالترسهاوزن (Sartorius von Waltershausen) 1915م، الموسومة بـ"المادَّة الحادية عشرة من سلام فرانكفورت" أهميَّة للجانب القانونيّ المتعلِّق بالمادة الحادية عشرة من معاهدة فرانكفورت للسَّلام وآثارها السَّلبيَّة على الاقتصاد الألمانيّ، ويرى فالترسهاوزن أنَّ الحرب العالمية الأولى فرصة ألمانيا للتَّخلُّص منها.

تمهيد

اتَّسمت العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة "بالعداوه الموروثة" عن الإمبراطوريَّة الرومانيَّة المقدَّسة للأُمَّة الألمانيَّة حول تعاظم القوى، ومكاسب إقليميَّة تمثَّلت في ملكيَّة أقاليم الرّايخ الوسطى الألزاس واللورين (Hagemann 2005: 101-123)، والرّايخ الوسطى هي المملكة التي تشكَّلت من الجزء الأوسط من إمبراطوريَّة الفرنجة التي أصبحت بعد تقسيم الإمبراطوريَّة في 10 آب 843م في معاهدة فردان تحت حكم الإمبراطور لوثر الأوَّل Lother Ludwig the Pious (795–855م) (Oman 1898: 409p).وتعزَّزت هذه العداوة خلال مراحل مختلفة؛ تمثَّلت في حروب الثلاثين عامًا بعد حركة الإصلاح الديني 1618–1648م، وتصدّي الجيش البروسيّ للثَّورة الفرنسيَّة في معركة فالمي، 1792م، ودخول نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (1769–1821م) برلين بعد معركة ييا وأورشتيت في عام 1806م. واستمر هذا العداء في العلاقات الثُّنائيَّة التي تربط الدولة الفرنسيَّة بالدولة الألمانيَّة؛ ممثَّلةً في مملكة بروسيا التي شاركت الجيش البريطانيّ في هزيمة نابليون بونابرت في معركة واترلو 1815م.

شكَّلت الحرب الألمانيَّة الفرنسيَّة في عام 1870م، التي كان سببها المباشر النِّزاع بين باريس وبرلين حول التَّرشيح الإسبانيّ للأمير ليوبولد فون هوهنتسولرن Leopold von Hohenzollern (1835–1905م) الذي كانت له صِلة قرابة مع ملك بروسيا فيلهلم الأوَّل لتولي عرش إسبانيا (Bremm 2019: 33).

وعلى الرَّغم من أنَّ معاهدة فرانكفورت للسَّلام أنهت وبشكل رسميّ حالة الحرب بين الإمبراطوريَّة الألمانيَّة والجمهوريَّة الفرنسيَّة فإنَّها أسِّست من خلال وقعها في نفوس الفرنسيّين كمعاهدة استسلام بعد هزيمة عسكريَّة مذلِّة، ومن خلال مضمونها لقواعد علاقات اقتصاديَّة وسياسيَّة ذات طابع منافسة مريرة بين البلدين؛ الأمر الذي أدخل القوى الأوروبيَّة في مضمار هذه المنافسة سعيًا وراء التَّوازنات الدوليَّة والمكاسب الاقتصاديَّة، وأدّى ذلك بهم جميعًا إلى الانزلاق نحو الحرب العالميَّة الأولى.

فمنذ نهاية الحرب البروسيَّة الفرنسيَّة أصبحت العلاقات الفرنسيَّة الألمانيَّة تحدِّد بشكل أساسيّ الاستراتيجيات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي انطلق منها بسمارك في سياسة ألمانيا الخارجيَّة بشكل كامل، وكذلك الأمر بالنِّسبة للحكومة الفرنسيَّة، فإنّ التَّوجُّهات العدائيَّة ضدَّ الرّايخ الألمانيّ التي تنطلق من الرَّغبة في استعادة إقليمي الألزاس واللورين، والشُّعور بالخوف من هجوم ألمانيّ جديد سيطر على سياستها الخارجيَّة حتى الحرب العالميَّة الأولى (Bloch 1980: 171).

هذه المعطيات التي بدأت تحكم العلاقات العدائيَّة بين برلين وباريس وتوجُّهات السِّياسة الخارجيَّة لكلٍّ منهما التي ظهرت مباشرة بعد أن جرى التوقيع على معاهدة فرانكفورت للسَّلام؛ تطرح التَّساؤل حول مضمون هذه المعاهدة، وبالأخصِّ المادَّة الحادية عشرة التي تضمَّنت "بند الدولة الأكثر رعاية"، وعن ماهيَّة الظُّروف التي جرى خلالها إبرام هذه المعاهدة التي هيمن مضمونها على العلاقات بين البلدين وجعلها رهينة لتلك المعاهدة.

المحور الأوَّل: يتمثَّلُ في تحليل المادَّة الحادية عشرة، والظُّروف التي جرى خلالها التوقيع على المعاهدة، وردود الفعل الداخليَّة (الألمانيَّة والفرنسيَّة) والدوليَّة عليها:

أوَّلًا: "بند الدولة الأكثر رعاية" من المادَّة الحادية عشرة: مفهومه، وتطبيقاته الدبلوماسيَّة والقانونيَّة.

إذ تمثِّلُ هذه المادَّة بما تضمنته من "بند الدولة الأكثر رعاية" الرَّكيزة الأساسيَّة لمعاهدة فرانكفورت للسَّلام، ليس فقط لأنَّها المادَّة التي بسببها أُثير جدلٌ واسع حول هذه المعاهدة وبشكل عام من الجانب الألمانيّ، بل لأنَّه جرى استغلالها من الجانب الفرنسيّ وبشكل مباشر في تحقيق أهدافٍ ومشاريعَ سياسيَّةٍ واسعةٍ معاديةٍ للرّايخ الألمانيّ؛ حيث جرى وصفُها في صحيفة كولن بأنَّها "تقدِّم لفرنسا سلاحًا فعّالًا ضدَّ ألمانيا عند تجديد الاتِّفاقيات التِّجاريَّة" *Kölnische Zeitung*. Nr.133.- 2 Blatt. 14.5.1871: 1). ونصَّت الفقرات الخمس من المادَّة الحادية عشرة من المعاهدة على ما يلي (Friedens-Vertrag 10.5.1871):

1. ألغت الحربُ المعاهداتِ التِّجاريَّةَ مع مختلف ولايات ألمانيا؛ لِذا فإنّ الحكومة الألمانيَّة والحكومة الفرنسيَّة ستقيمان علاقاتهما التِّجاريَّة على مبدأ المعاملة بالمثل على أساس الدولة الأكثر رعاية.
2. تغطي هذه القاعدة رسوم الاستيراد والتَّصدير والعبور والإجراءات الجمركيَّة وقبول ومعاملة مواطني كلتا الدَّولتين وممثِّليهم.
3. أنَّ الاستثناءات من القاعدة المسبقة هي المزايا التي منحها أحد الأطراف المتعاقدة، أو سيمنحها، بموجب معاهدات تجاريَّة لبلدان أخرى غير البلدان التالية: إنجلترا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا، والنَّمسا، وروسيا.
4. أنَّ معاهدات النَّقل والاتِّفاقيَّة المتعلِّقة بالتَّخليص الجمركيّ للنَّقل الدوليّ بالسِّكك الحديديَّة، واتِّفاقيَّة الحماية المتبادلة للحقوق في المنتجات الأدبيَّة والأعمال الفنِّيَّة تدخل حيِّز النَّفاذ من جديد.
5. تحتفظ الحكومة الفرنسيَّة بسلطة فرض رسوم الحمولة والأعلام على السُّفن الألمانيَّة وحمولاتها، بشرط ألّا تتجاوز الرُّسوم المفروضة على سفن وشحنات الدَّول المذكورة أعلاه.

وعلى الرَّغم من أن النَّصَّ القانونيَّ للمادَّة الحادية عشرة التي شملتها معاهدة فرانكفورت للسَّلام متعارف عليه بشكل عام بين الحكومات في معاهدات السِّياسة التِّجاريَّة لدول وسط أوروبا فإنه يُعَدُّ من أهمّ قواعد المعاهدات الألمانيَّة على الإطلاق؛ حيث وافقت بموجبه ألمانيا وفرنسا على المعاملة بالمثل، وعلى مبدأ "الدولة الأكثر رعاية". يعود مفهوم مبدأ "الدولة الأكثر رعاية"، والمعروف أيضًا باسم "شرط الدولة الأكثر رعاية" إلى ما بين القرن السابع عشر والنِّصف الثاني من القرن الثامن عشر تقريبًا، ويكفل هذا الشَّرط معاملة البلد المعني وفقًا للقواعد الجمركيَّة المطبَّقة على جميع البلدان الأخرى التي تقيم معها الدولة علاقات تجاريَّة طبيعيَّة؛ ولذلك فإنَّ رفض معاملة دولة لأخرى على أساس الأكثر رعاية يعني معاملة غير عادلة وضارَّة تجاريًّا لذلك البلد، وكان شرط "الدولة الأكثر رعاية" جزءًا من جميع العقود التِّجاريَّة بين الدُّول الأوروبيَّة تقريبًا، ومن ثَمَّ أصبح عنصرًا مهمًّا في التِّجارة الدوليَّة (Haberler 2013: 268). وتكمن أهميَّة النَّصِّ القانونيّ لهذه المادَّة في كونها إحدى مكوِّنات معاهدة السَّلام بين الدَّولتين، ولم تكن منفصلةً عنها، ويعدُّ ذلك مغايرًا لكلِّ اتِّفاقيات المعاملة بالمثل على مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" التي كانت تحدَّد بتاريخ انتهاء محدَّد، فأصبح النَّصُّ القانونيُّ بموجب هذه الاتِّفاقيَّة نصًّا أبديًّا وملزمًا للدَّولتين وغير قابل للانفكاك(Wirminghaus 1916 8. Bd. 2) .

في الحقيقة تظهر الدِّراسات الألمانيَّة– في هذا الموضوع– أنَّ المفاوضين الفرنسيين بالاتِّفاق المسبق مع لويس

أدولف تيير Louis Adolphe Thiers (1797–1877م)؛ الرَّئيس الأوَّل للجمهوريَّة الفرنسيَّة الثالثة (1871–1873م)، قد تعمَّدوا إقناع المستشار بسمارك للقبول بصيغة هذه المادَّة؛ للحصول على ميزة اقتصاديَّة لفرنسا.

وفي هذا السّياق، يوضِّحُ الباحثُ تسِمرمان في دراسته المنشورة عام 1901م كيفيَّة تعمُّد رجال الدولة الفرنسيّين التَّغرير بالمستشار بسمارك؛ للحصول على شرط "الدولة الاقتصاديَّة الأكثر رعاية" وتضمينه في معاهدة فرانكفورت للسَّلام. "في الواقع، جاءت موافقة المستشار على ذلك من خلال البحث عن مخرج اقترحه بوبير–كفيرتير Augustin Thomas Pouyer-Quertier (1820–1891م)؛ وزير الماليَّة الفرنسيّ، ويتضمَّنُ هذا الاقتراحُ مساواة ألمانيا في المعاملة الجمركيَّة أُسوَةً بإنجلترا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا والنَّمسا، وروسيا؛ أي مع الدُّول التي تتَّبع فيها فرنسا وألمانيا المصالحَ نفسَها تقريبًا، فقط فيما يتعلَّقُ ببقيَّة الدُّول الأوروبيَّة، أما الدول الخارجيَّة الأخرى فأراد وزيرُ الماليَّةِ الفرنسيُّ أن يمنح وطنه حريَّة التَّصرُّف، وكذلك التَّخلي عن ألمانيا أيضًا، وينطبق ذلك على تيير الرّئيس الفرنسيّ 1871م، اللذين اعتقدا أنَّ كلَّ شيء مرغوب فيه سيتحقق؛ لأنَّهما كانا مُصِرَّين على الإلغاء الفوري للمعاهدات مع إنجلترا، وبلجيكا، ومن ثَمَّ رفع التَّعرفة الجمركيَّة، وبذلك يكونا قد انتزعا كلَّ المزايا السابقة من أيدي ألمانيا. وعليه، فقد بدا هذا الأمرُ أكثرَ فائدة لهما من تمديد قصير لاتِّفاقيَّة 1862م، وانطلق بسمارك من وجهة نظر مفادها أنَّ فرنسا كانت دائمًا تأخذ اعتباراتٍ معيَّنَةً للدُّول الأوروبيَّة الكبرى، وخاصَّةً إنجلترا، وسيتعيَّنُ على هذه الدُّول الاهتمام بعدم منع فرنسا تجارتهم بشكل كامل من ناحية أخرى" (Zimmermann 1901: 67).

يتَّضِحُ أنَّ العلاقة بين السِّياسة والاقتصاد تتداخل فيما بينها في التأثير؛ حيث عَدَّ المؤرِّخُ الاقتصادي الألمانيُّ رودولف إبيكن Rudolf Ibbeken (1902–م)، "أنَّ السِّياسة بِرُمَّتها مسألةٌ اقتصاديَّة" (Ibbeken 1928: 4). فالمسألة الاقتصاديَّة التي تضمَّنتها معاهدةُ فرانكفورت للسَّلام في المادَّة الحاديةَ عشرةَ التي لا يمكن فصل تأثيرها في المسائل السياسيَّة بين ألمانيا وفرنسا قد ظهرت انعكاساتُها بشكل واضح على العلاقات بين القوى الأوروبيَّة ككُل من خلال التَّحالفات التي تشكَّلت قبل الحرب العالميَّة الأولى.

ثانيًا: إبرام معاهدة فرانكفورت للسَّلام بين ألمانيا وفرنسا وردود الفعل الداخليَّة والدوليَّة عليها

بعد استسلام الإمبراطور نابليون الثالث Charles-Louis-Napoleon Bonaparte (1808–1873م) في معركة سيدان في أوائل أيلول 1870م تَشَكَّلَت في باريس حكومةٌ مؤقَّتة تولَّت مَهَمَّةَ الاستمرار في المقاومة ضدَّ الجيش الألمانيّ، وعلى وجه الخصوص، كان يوليوس فافر Jules Claude Gabriel Favre (1809–1880م)؛ وزير خارجيَّة الجمهوريَّة المعلنة، مؤيِّدًا قويًّا للمقاومة، إلّا أنَّهُ أُجبِرَ في النهاية على توقيع معاهدة السَّلام بالشُّروط الألمانيَّة (Lepsius 1922 Vol. 1: 7).

وعلى الرَّغم من انزعاج بعض ضبّاط الجيش الألمانيّ من توجُّه بسمارك لإيجاد حلٍّ سياسيٍّ للصِّراع (Nonn 2020: 37)، فإنَّ حكومة الجمهوريَّة في باريس لم تكن ترغب في ذلك؛ لعدم قبولها التَّنازلَ عن الأراضي التي طالب بها الجانب الألمانيُّ، وهذا وجهُ الاختلافِ الرئيسُ بين الألمان والفرنسيين. ولكنَّ الوضع السِّياسيَّ الداخليَّ في فرنسا أزداد سوءًا مع استمراريَّة الحرب.

وهكذا كان استسلام العاصمة (باريس) للجيوش الألمانيَّة المحيطة بها أمرًا محتومًا في النهاية، وفي ظلِّ هذه الظُّروف اضطرت الحكومة الفرنسيَّة إلى الموافقة أوَّلًا على هُدنة جرى خلالها انتخابُ جمعيَّة وطنيَّة، وافقت بدورها –

في 26 شباط 1871م– على المطالب الألمانيَّة في اتِّفاق سلام أوليٍّ في فرساي، حُدِّدَت فيه الأراضي التي يجب أن تتنازل عنها الجمهوريَّةُ الفرنسيَّة الثالثة للإمبراطوريَّة الألمانيَّة التي تأسَّست حديثًا. إضافةً إلى ذلك، جرى تحديدُ تعويضات تصل إلى خمس مليارات فرنك (أي ما يُعادل 1450 طُنًّا من الذَّهب الخالص)، ومن التَّفاصيل المثيرة للاهتمام أنَّ هذا المبلغ الكبير، حتى من وجهة نظر بسمارك، كان غير مناسب بشكل أساس؛ لأنَّه لا يتوافق مع التَّكلفة الفعليَّة لأضرار الحرب الماديَّة (Stern 2011: 223).

وأُبرِمَت بعد مفاوضات مطوَّلة معاهدةُ السَّلام التي أنهت الحرب الألمانيَّة الفرنسيَّة التي اندلعت في عام 1870م؛ حيث أجرا تلك المفاوضاتِ مُخَوَّلًا عن الجمهوريَّة الفرنسيَّة كلٌّ من: يوليوس فافر، وزير الخارجية، وبوبير–كفيرتير؛ وزير الماليَّة، ومارك–أويجين دي جولارد Marc-Eugène de Goulard (1808–1874م)؛ مندوبًا عن الجمعيَّة الوطنيَّة، مع المفوضين المخوَّلين عن الرّايخ الألمانيّ؛ المستشار بسمارك، والكونت فون أرنيم Graf Harry Karl Kurt Eduard von Arnim-Suckow (1824–1881م)، الدبلوماسي البروسيّ، في 10 أيار 1871م في فندق شفان؛ أي البجعة، في فرانكفورت. وتتألَّفُ وثيقةُ المعاهدة من 18 مادَّة، إضافةً إلى ثلاثة أحكام إضافيَّة، كما أنَّها تضمَّنت مبلغًا وطرائقَ تعويضات الحرب التي ستدفعها فرنسا، ونظَّمت أيضًا التَّنازلَ عن الألزاس واللورين، ومدَّة بقاء قوات الاحتلال الألمانيَّة، ومسألة إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم، وغيرها من مسائل القانون الوليّ والسِّياسة التجاريَّة. وَوُقِّعَت معاهدةُ السَّلام من قِبَلِ المستشار بسمارك عن الجانب الألمانيّ ويوليوس فافر عن الجانب الفرنسيّ (Friedens-Vertrag 10.05.1871).

وعقب توقيع المعاهدة جرى استقبال الاستحواذُ على مقاطعتَي الألزاس واللورين في ألمانيا على أنَّه انتصار كبير، وقبلَ كلِّ شيء عُدَّ ذلك أوَّل نجاح عسكريٍّ سياسيٍّ كبير للإمبراطوريَّة الألمانيَّة الناشئة حديثًا التي تشكَّلت أساسًا عقبَ هذا الانتصار على فرنسا، وبالتَّوازي مع النَّشوة الألمانيَّة، على وجه الخصوص، كان ينظر إليها في فرنسا التي فقدت أهمَّ أقاليمها الصناعية وأُثقل كاهلُها بالتَّعويضات، على أنَّها إهانةٌ تاريخيَّةٌ عزَّزها الإعلانُ الإمبراطوريُّ الألمانيُّ في قصر فرساي في الذاكرة الجماعيَّة للفرنسيّين؛ حيث وصلت "العداوة الموروثة" بين ألمانيا وفرنسا بسبب هذه المعاهدة إلى ذروة أخرى لما بعد حملات نابليون وحروب التَّحرير (*Kölnische Zeitung*. Nr. 19.- 1 Blatt. 19.1.1871: 1).

ودوليًّا، لفتت هذه المعاهدةُ المجحفةُ بحقِّ فرنسا نظرَ الحكومة الروسيَّة في سان بطرسبرج في عهد الأمير غورتشاكوف Fürst Alexander Michailowitsch Gortschakow (1798–1883م)، بِوَصفِهِ وزيرَ الخارجيَّة، ومستشار الحكومة الروسيَّة، الذي كان ينظر إلى التَّفوُّق الألمانيّ المتنامي في أوروبا الوسطى بريبة متزايدة من الشَّك، وخلص إلى الرَّأي نفسِه في بريطانيا العظمى بأنَّ الرّايخ الألمانيَّ يشكِّلُ اضطرابًا خطيرًا في توازن القوى الأوروبيَّة؛ حيث أوجز زعيمُ المحافظين البريطانيّين؛ دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804–1881م)، بشكل أكثر حِدَّةً في خطاب موجَّه لمجلس العموم في 1871/1/25م الوضعَ الجديد، الذي وصفه قائلًا: "الثورة الألمانيَّة حَدَثٌ أكبرُ من الثورة الفرنسيَّة في القرن الماضي؛ لقد دُمِّرَ التّوازن الأوروبيّ، وعندها ستشعر إنجلترا بآثار هذا التَّغيير الجوهريّ في ميزان القوى في القارة أكثر من غيرها" (Buckle 1920 Vol. V: 133p). وبغضِّ النَّظر عن المصالح المتباينة بين روسيا وبريطانيا في المسألة الشَّرقيَّة، فقد هدَّدت روسيا بتغيير مسارها السِّياسيّ ليتوافقَ مع الجانب البريطانيّ؛ ممّا أدّى إلى تطويق ألمانيا من قِبَلِ قوى الجناح.

وفي ظلِّ هذه الظروف أدرك مستشارُ الرّايخ بسمارك حقيقة أنَّهُ لا يمكن كسبُ فرنسا كحليف على المدى البعيد؛

فمن وجهة النَّظر الألمانيَّة كان هناك خوفٌ من الانتقام العسكري، وهذا يتوافق مع كلامه عن علاقات الصَّداقة مع فرنسا: "إنَّهُ لا يمكن للمرء أن يبني سياسةً ثابتةً على حُبِّ السَّلام الفرنسي" (Von Hagen 1941: 69). وفي ضَوءِ هذا الوضع الأوليّ سعى بسمارك جاهدًا في سياسته الخارجيَّة من خلال تبنيه استراتيجيَّةَ تحالفٍ ذكيَّةً في عزل فرنسا التي كان قادرًا على فرضها عليها خلال فترة ولايته كمستشار للرّايخ. ولكن بعد نهاية عهد بسمارك في عام 1890م تخلى خلفاؤه عن سياسته التي تمثَّلت في الانكفاء على النَّفس، والابتعاد عن المنافسة الاستعماريَّة المباشرة مع القوى الأوروبيَّة الأخرى؛ إذ إنَّ ساسة بروسيا كانوا يدركون أهميَّةَ الاقتصاد السياسي في نظام الأمن القومي وَدوره في سياسة الوحدة الألمانيَّة ضدَّ كلٍّ من النمسا وفرنسا، الذي نظر إليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر الفيلسوف الاقتصادي الألماني فردريك ليست (Friedrich List) (1789–1846م) (أبو علية 1993: 320).

المحور الثاني: يتجلّى في توتُّر العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة في ظلِّ هذه المعاهدة، وأثرها في علاقات ألمانيا الدوليَّة، ويتمثَّلُ في:

تداعيات معاهدة فرانكفورت للسلام على العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة

بعد وقت قصير من اختتام مفاوضات السَّلام بدأت باريس حربًا لا هوادة فيها ضدَّ الاقتصاد الألمانيّ، وفي وقت مبكّرٍ من عام 1871م حاولت الحكومةُ الفرنسيَّةُ إعادةَ فرض رسوم العَلَم[2] على جميع السُّفن الأجنبيَّة التي تحمل السِّلع المستوردة إلى فرنسا؛ حيث قامت بهذه الخطوة محاولةً منها لمقاطعة موجَّهة ضدَّ سياسة التِّجارة البحريَّة الألمانيَّة؛ ممّا أضطر بسمارك في 26 نيسان 1872م لبعث مذكّرة إلى حكومة فيينا لأفشال هذه المحاولة؛ حيث كانت حكومةُ باريس قد طلبت موافقةَ حكومةِ فيينا على رفع رسوم العَلَم على السُّفن التِّجاريَّة؛ لأنَّ فرنسا كانت– مسبقًا– قد وقعت اتِّفاقيَّةً تجاريَّةً مع مملكة هابسبورغ في 11 كانون الأوَّل عام 1866م، تنصُّ على أنَّهُ لا يمكن زيادة رسوم العَلَم إلّا بالاتِّفاق المتبادل بين الطَّرفين المتعاقدين (Rausch 1900: 22p). وقد رفضت فيينا الطّلبَ الفرنسيَّ دون الرُّجوع لرسالة المستشار الألمانيّ، إلّا أنَّ الفرنسيّين في باريس حمَّلوا بسمارك المسؤوليَّةَ عن الموقف النمساويّ (Zimmermann 1901: 178p).

لم تقف حكومةُ باريس عند محاولة رفع رسوم العَلَم، بل رفع الرَّئيس الفرنسيُّ تيير في نهاية عام 1871م رسومَ القيمة الجمركيَّة إلى 20%، وهي رسومٌ تُحسَبُ كنسبة مئويَّة من قيمة البضاعة المستوردة (Rausch 1900: 7). إنَّ هذه المقدِّمات للحرب الاقتصاديَّة التي انتهجتها الحكومة الفرنسيَّة عقب توقيع المعاهدة قد أدَّت إلى توتُّرات سياسيَّة اقتربت الدَّولتان بسببها من الحرب، وأظهرت مدى امتعاض روسيا وبريطانيا من تنامي قوَّة الرّايخ الألمانيّ اقتصاديًّا وعسكريًّا في وسط أوروبا، من خلال موقفهما المنحاز الى جانب فرنسا.

كانت أزمةُ "الحرب في الأفق" أولى هذه الأزمات التي أخذت هذه التَّسمية من مقال ظهر في 9 نيسان 1875م في صحيفة دي بوست الموالية للحكومة الألمانيَّة بعنوان الحرب في الأفق (Meyer 1907 Band 16: 215)، وهي أزمة دبلوماسيَّة نشبت بين باريس وبرلين في عام 1875م إثر تمكُّن فرنسا من استعادت قوَّتها بسرعة بعد انسحاب قوات الاحتلال الألمانيَّة في عام 1873م منها وبدئها في إعادة التَّجنيد الإجباريّ والتَّسَلُّح؛ الأمر الذي أثارَ مخاوفَ المستشار

[2] رسوم العلم: هي الرُّسوم التي تُحَدَّدُ حَسَبَ العَلَم الذي تحملُهُ السَّفينة، وتتراوح بين 5 و10 في المئة من الرُّسوم الفعليَّة على جميع السِّلع التي يجري إحضارُها إلى فرنسا على متن سُفن غيرِ فرنسيَّة (Meyer 1890 Bd. 16: 16.1003).

الألمانيّ بسمارك من انتقام فرنسيٍّ لإعادة ضمِّ الألزاس واللورين (Janorschke 2007 20: 116-139). ورأى العديد من المؤرِّخين الألمان، مثل: كلاوس هيلدبراند Klaus Hildebrand، وفولكر أولريش Volker Ullrich، أنَّ بسمارك هو القوّة الدافّعة وراء نشر هذا المقال؛ وذلك لحسابات سياسيَّة(Hildebrand 2008 Bd. 2; Ullrich 2013).

أحدثت هذه الأزمةُ الدُّبلوماسيَّة بين ألمانيا وفرنسا الصَّدمة الأولى للمستشار الألماني، الذي شعر ولأوَّل مرَّة بأنَّ ما تخوَّف منه من نتائج معاهدة فرانكفورت للسَّلام قد بدأ يظهر على أرض الواقع؛ إذ إنَّ فرنسا أعادت قوَّتها الاقتصاديَّة والسياسيَّة من ناحية، وبدأت تسعى إلى الحصول على فرصة لاستعادة أقاليمها المحتلَّة، وباءت سياسة العزلة التي حاول بسمارك فرضها على فرنسا بالفشل جرّاء وقوف روسيا وبريطانيا إلى جانبها ضد الموقف الألماني من ناحية أخرى (Gall 1993: 510).

أعلنت الحكومة الفرنسيَّة –مستمدَّة قوَّةً سياسيَّة من الموقف الروسيّ البريطانيّ المناصر لها في الأزمة السابقة– في عام 1876م ما يُسَمّى بمرسوم الدَّعم الحكوميّ (*acquits-à-caution*). وقد وضع هذا القرارُ الفرنسيُّ الصِّناعاتِ الألمانيَّةَ الثّقيلةَ في موقف صعب؛ حيث أُعفِيَت صناعةُ الصُّلب الفرنسيَّة من الرُّسوم الجمركيَّة على الموادِّ الخامِّ المستورَدة، وهذا بدوره –كان يُعَدُّ في ألمانيا– علاوةَ تصدير عامَّة؛ إذ لم تعد صناعةُ الحديدِ الألمانيَّةُ تتمكَّنُ من منافسة إنتاج الحديد الفرنسيّ في ألمانيا(Rausch 1900: 74p).

أظهر عددٌ كبير من أعضاء الطَّبقة الحاكمة في ألمانيا امتعاضَهم من إصرار الحكومة الفرنسيَّة على هذا المرسوم، وطالب وزيرُ الماليَّةِ البروسيُّ أتو فون كامبهاوزن Otto von Camphausen (1812–1896م)، وممثلُ صناعيي الفحم والصُّلب البروسيّ، والسّياسيُّ المنتمي لحزب المحافظين الحرِّ كارل فرديناند فون شتوم Carl Ferdinand von Stumm (1836–1901م) الحكومةَ الألمانيَّة باتِّخاذ تدابير ضدّ فرنسا، وفي ربيع الأول 1876م رفضت حكومة باريس طلب بسمارك إلغاء هذا المرسوم، ولفتت انتباهه إلى أنَّ أيَّ عبء معيَّن على الحديد الفرنسيّ من قبل الجانب الألمانيّ سيتعارضُ مع "شرط الدولة الأكثر رعاية"، الذي نصَّت عليه معاهدة فرانكفورت للسَّلام (Zimmermann 1901: 182).

وعلى الرَّغم من مراعاة بسمارك حساسيَّة العلاقات السياسيَّة بين فرنسا وألمانيا فقد اضطرَّ أمام الضّغط الداّخليّ لاتِّخاذ قرارات حيال ذلك، كمثل دعوته وزير الدولة للداخليَّة في 27 تشرين الأوَّل 1876م كارل هوفمان Karl Hofmann (1827–1910م) إلى السَّعي إلى اتِّخاذ تدابير ضدّ فرنسا في الاتِّجاه الاقتصادي. إنَّ هذه الخطوة من المستشار بسمارك لم تأتِ فقط كردٍّ على القرارات الفرنسيَّة في المجال الاقتصاديّ بل جاءت كخطوة استباقيَّة لتجنُّب تبعيَّة اقتصاد الرّايخ الألمانيّ لفرنسا، ويظهر ذلك في تصريح له أنَّه "يجب ألّا نسمح لأنفسنا البقاء معتمدين بذلك على النَّوايا الحسنة للحكومات الأجنبيَّة، وعلى وجه الخصوص الفرنسيّين، ولكن نحتاج إلى ضمانات آمنة يمكن أن نجدها وحدنا في منشآتنا الخاصَّة" (Zimmermann 1901: 183).

إنَّ تدهور العلاقات الفرنسيَّة الألمانيَّة التي ساءت بسبب التَّنافس الاقتصاديّ بدأت تنعكس على المستوى السِّياسيّ، وظهر ذلك برفض بسمارك الدَّعوة الفرنسيَّة لمشاركة الرّايخ الألمانيّ في معرض باريس العالميّ لشهر أيار في عام 1878م؛ حيث كان الرّأي السائد في الأوساط الألمانيَّة، وهذا ما عبَّرت عنه الصَّحافةُ الألمانيَّة "بأنَّ المحرِّكَ الأساسيَّ لفكرة معرض باريس هو سعي فرنسا إلى الخروج من عزلتها السياسيَّة وإيجاد تحالفات مناهضة لألمانيا" (*Berliner Tageblatt* Nr. 99 28.04.1878: 4p). ولم يُثنِ ذلك من عزيمة الحكومة الفرنسيَّة التي استمرَّت في حربها ضدَّ الاقتصاد الألمانيّ دون هوادة، ففي عام 1887م وافق البرلمان الفرنسيُّ على زيادة الضَّريبة الجمركيَّة على الكحول

المستوردة إلى (70) فرانك للهكتولتر (وحدة قياس حجم السوائل، وهو أحد مقاييس اللتر. 1 هكتولتر هو 100 لتر)؛ لمواجهة الواردات القادمة من ألمانيا عبر إسبانيا وإيطاليا (Rausch 1900: 201).

ووفقًا لهذا الاتّجاه الاقتصاديّ المناهض لألمانيا فإنَّ حكومة باريس شرعت في عام 1891م بالتَّوصل إلى اتِّفاقيات مع الدَّول الأخرى عن طريق تشريعات مستقلَّة، وليس عن طريق المعاهدات الحكوميَّة الدوليَّة؛ وذلك لإفراغ استحقاق الدولة الألمانيَّة الأكثر رعاية في فرنسا –الذي نصَّت عليه معاهدة فرانكفورت للسَّلام–من مضمونه، وهذا ما دفع المستشار الألماني جورج ليو فون كابريفي Georg Leo von Caprivi (1831–1899م)، الذي خلف بسمارك في المنصب من عام 1890–1894م، للتَّعبير عن امتعاضه من هذه السِّياسة بقوله: "ليس من المستحيل أن يأتي الوقت الذي فيه سيدركون [ويقصد الدَّول الأوروبيّة] أنَّ لديهم أشياء أكثر ذكاء للقيام بها من امتصاص دماء بعضهم بعضًا؛ لأنَّهم سيضطرون إلى استخدام كلِّ قواهم في صراع الوجود الاقتصاديّ" (*Stenographische Berichte* 8. Leg. Bd. 5 1892: 3308).

المحور الثالث: العامل الاقتصاديّ؛ المتمثِّلُ في جوهر التَّقارب الروسيّ الفرنسيّ من جهة والألمانيّ العثمانيّ من جهة أُخرى.

أوَّلًا: أهميَّة "بند الدولة الأكثر رعاية" في التحالف الروسيّ الفرنسيّ ضدَّ ألمانيا

إنَّ تطوُّرات الأحداث في العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة قد أظهرت أنَّ رجالات الحكومة الفرنسيَّة، الذين كانوا ينتمون إلى نخبة الاقتصاديّين الذين كان يعتمد عليهم الإمبراطورُ نابليون الثالث، قد أسَّسوا –من خلال اتِّباعهم نهجًا سياسيًّا اقتصاديًّا لفرنسا– نظامًا سياسيًّا يمهِّدُ الطَّريق لشراكة تحالف اقتصاديّ وسياسيّ مع روسيا ضدَّ ألمانيا، وذلك يتوافق مع الهدف الإيديولوجيّ للفرنسيّين من حيثُ اتِّباع حركة الحماية الجمركيَّة؛ حيث يرون في زيادة القوَّة والثَّروة أفضلَ وسيلة لتعزيز قوَّة فرنسا اقتصاديًّا وسياسيًّا (Zimmermann 1901: 192).

وبالنَّظر إلى الأهداف الجيوسياسيَّة للقيادة الفرنسيَّة والعلاقة الاقتصاديَّة الألمانيَّة الروسيَّة المتردية يسهُلُ أن نستنتج أنَّ التَّحالف بين الرَّأسماليّة والنُّخب السياسيَّة قد أدّى دورًا حاسمًا في تشكيل التَّحالف الروسيّ الفرنسيّ ضدَّ ألمانيا؛ إذ إنَّ لطبيعة هذا التَّحالف بين فرنسا وروسيا وأهمّيّة معاهدة فرانكفورت للسَّلام لهذا التَّحالف وخاصَّةً المادَّة الحاديةَ عشرةَ منها ارتباطًا بتردّي العلاقات الألمانيَّة الروسيَّة للأسباب الآتية:

سياسة الحماية الجمركيَّة التي اتَّخذها بسمارك في عام 1879م ضدَّ المنتجات الزِّراعيَّة الروسيَّة (Gall 1993: 592. 2. صدور حظر الائتمان اللومباردي[3] عام 1887م من قِبل مستشار الرّايخ ضدَّ جميع الأوراق الماليَّة الروسيَّة التي يمكن أن تكون قابلةً للضَّمانات، وجرى بذلك إغلاقُ سوق رؤوس الأموال الألمانيَّة أمام السَّندات الروسيَّة؛ الأمر الذي دفع الحكومة الروسيَّة إلى اللُّجوء إلى البنوك الفرنسيَّة لتمويل صناعاتها (Ibbeken 1928: 108-136).

أدّى تعزيزُ التّعَاون الاقتصاديّ بين فرنسا وروسيا، وخاصَّةً في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، إلى زيادة الأهميَّة السياسيَّة للمادَّة الحاديةَ عشرةَ لكلا الطَّرفين المتعاقدين في فرانكفورت. فمن الجانب الفرنسيّ، أصبحت هذه

[3] مصطلح الائتمان اللومباردي مشتقٌّ من منطقة لومباردي شمال إيطاليا؛ حيث جرى إقراض الأموال مقابل تقديم رهن أو ضمانات في وقت مبكِّر من العصور الوسطى، وقد ظهر ذلك في عام 1400م من خلال معاملات التُّجار الذين كانوا يمنحون الأمراءَ والنُّبلاءَ الإقطاعيّين قروضًا مقابل الرّهن؛ ممّا ساهم في صعود بيوت التِّجارة/ بنوك الإيطاليَّة الشَّماليَّة (Hagenmüller 2013 Vol. 11: 115).

المادَّةُ من المعاهدة وسيلةً لممارسة الضَّغط الاقتصاديّ على ألمانيا من ناحية، وتطوَّرت فرنسا لتصبح قوَّةً اقتصاديَّة وسياسيَّة جاذبةً لروسيا من ناحية أخرى. وفي الجانب الألمانيّ، بدأت تأثيراتُ العواقب السياسيَّة تظهر بشكل واضح على الاقتصاد القوميّ والسِّياسة الاقتصاديَّة، فأصبح جزءٌ كبير من الصِّناعة الألمانيَّة يعاني من تباطؤ في النُّمو وخاصَّةً صناعة الصُّلب؛ بسبب الحواجز التِّجاريَّة الفرنسيَّة التي عجزت تعرفةُ الحماية الجمركيَّة في ألمانيا عن مواجهتها بسبب المادَّة الحاديةَ عشرةَ.

إنَّ واقع المعاناة الذي أصبحت عليه ألمانيا سياسيًّا واقتصاديًّا –في نهاية عهد بسمارك– جرّاءَ هذه المعاهدة التي أصبحت تشكِّلُ عبئًا كبيرًا أمام الشَّعب الألمانيّ يتجلّى في وصف تسِمرمان لهذا الواقع: "فمنذ أن كانت جهود السِّياسيّين الاقتصاديّين الألمان موجَّهةً نحو إقامة تجارة وجمعيّت جمركيَّة وثيقة مع دول أخرى للحماية من تعدِّيات روسيا والولايات المتّحَدة، على وجه الخصوص، فإنَّ فرنسا التي عادت إلى نظام تعرفة الحماية الجمركيَّة الأكثر صرامة، ومن خلال شرطها "الدولة الأكثر رعاية"، تضعُ عقبةً لا يمكن التَّغلُّبُ عليها في طريق كلِّ هذه الجهود. إنَّ الرَّغبة في إلغاء المادَّةِ الحاديةَ عشرةَ من سلام فرانكفورت بقيت حَيَّةً منذ سنوات في ألمانيا، ومع ذلك، فإنَّ تحقيقها في المستقبل المنظور، دون حدوث ظروف غير متوقَّعة تمامًا، لا يمكن تصوُّره" (Zimmermann 1901: 68).

تركَّزت جهود بسمارك في– نهاية عهده– حول تحرير سياسة ألمانيا الخارجيَّة من هذا المأزق من خلال استراتيجيَّة نظام التَّحالفات الدوليَّة. ويظهر هذا التَّوَجُّهُ من خلال محاولاته الحثيثة للحصول على دعم بريطانيا في ظلِّ هذه الظُّروف الصعبة؛ إذ سعى بسمارك في 14 أيلول 1879م وراءَ التّحَالف مع إنجلترا، ولم يكن هذا التَّوَجُّهُ في اعتباراته السياسيَّة من أجل التَّخلي بشكل فعليٍّ عن الصَّداقة الروسيَّة والارتباط مع إنجلترا في تحالف معادٍ لروسيا، ولكنَّ حساباتِهِ في ذلك الوقت كانت تتركَّزُ في اتِّجاه واحد، هو درءُ مخاطر ابتعاد روسيا كليًّا عن ألمانيا وارتباطها بفرنسا بشكل فعليّ؛ ممّا سيفرضُ على نظام السِّياسة الألمانيَّة واقعًا جديدًا يصعب التَّعامل معه (Becker 1925 Bd. 2: 269).

إنَّ رغبة بسمارك المستميتة في إيجاد الأمن والاستقلاليَّة في السِّياسة الخارجيَّة على المدى الطَّويل للرّايخ الألمانيّ الحديث النَّشأة في إطار نظام تحالف دوليّ تكون فيه ألمانيا –في الحقيقة– قادرةً على العمل كحليف لدولة عُظمى تفسِّرُ "التَّحوُّلَ المفاجئَ ليس فقط في مسألة السِّياسة الاستعماريَّة، ولكن أيضًا في الاتِّجاه الأساسيّ لسياسته الخارجيَّة بشكل عامّ" (Gall 1993: 619)؛ الأمر الذي يقود إلى التَّساؤل عن الظُّروف التي دفعت بسمارك للتَّخلي عن جزء من الهيكل الأمنيّ الدِّفاعيّ لصالح المزايا الاقتصاديَّة.

توفِّرُ السياسةُ الجمركيَّة التي لم تُحَلَّ مع روسيا التي بدأت تتبع نهجَ فرنسا في سياسة اقتصاديَّة معادية للرّايخ الألمانيّ نقطةَ انطلاق أولى لفهم التَّغيير في مسار سياسة بسمارك الخارجيَّة، فـ"في 1 كانون الثاني 1877م أُطلقَت الرَّصاصةُ الأولى في الحرب الجمركيَّة التي عطَّلت العلاقاتِ السِّياسيَّة حتى نهاية عهد بسمارك، وساهمت في التَّحالف الروسيّ مع فرنسا؛ فمسؤولو الحدود الروس لم يعودوا يطالبون أن تكون رسوم الاستيراد بالرّوبل الورقيّ، ولكن بالذَّهب، فارتفعت تكلفة البضائع الألمانيَّة بمقدار الثلث" (Kastl 1994: 99). وَوَضَعَت سياسةُ التَّقارب بين روسيا وفرنسا في المجال السِّياسيّ والاقتصاديّ التي بُنِيَت – في جوهرها– على استنزاف الاقتصاد القوميّ الألمانيّ المستشارَ الألمانيَّ بسمارك أمامَ تَحَدٍّ وضغط مستمرَّين. في إطار هذا الوضع المستجدِّ في تعقيداته وجدَ المستشارُ بسمارك في المسألة الشَّرقيَّة[4] أداةَ ضغط فعّالة يستطيع توظيفَها ضدَّ سانت بطرسبرغ وباريس في سياسته الخارجيَّة (Kössler 1981:

[4] المسألة الشَّرقيَّة أو الأزمة الشَّرقيَّة مصطلحٌ في تاريخ الدُّبلوماسيَّة الأوروبيَّة جرى تداوُلُهُ في القرن التاسع عشر، يشيرُ إلى المشكلات الناشئة

(165التي من شأنها بناءُ توازنات خارجيَّة لتخفيف تبعات معاهدة فرانكفورت للسَّلام.

ثانيًا: أثر انعكاسات معاهدة فرانكفورت للسَّلام في التَّغير الاستراتيجيّ في العلاقات الألمانيَّة العثمانيَّة

يرى الباحثُ إلياس فون سايون Elias von Cyon (1843–1912م) أنَّ التَّطوُّر في العلاقات بين باريس وسانت بطرسبرغ قد بُنِيَ عبرَ المجال الاقتصاديّ، وأنَّ الرّابط بينهما أصبح واقعًا حقيقيًّا، وجاء رَدًّا على الخدمات السياسيَّة التي قدَّمتها روسيا لفرنسا في أزمتين مهمَّتين، هما: أزمة "الحرب في الأفق" في عام 1875م، وقضيَّة الضّابط شنيبيلة[5] في عام 1887م، وفي المقابل فتحت الحكومةُ الفرنسيَّةُ –ردًّا على هذه الخدمات السِّياسيَّة– سوقَها الماليَّ أمام السَّندات الروسيَّة التي كادت تصبح بلا قيمة بعد إصدار بسمارك حظرًا شاملًا ضدَّها رغبةً منه في الانتقام بسبب العديد من الإخفاقات (De Cyon 1895: 356).

فالتَّقارب الروسيُّ الفرنسيُّ يخفي في طَيّاته خطرَ انتقال هذا التَّفاهم بين القوَّتين في سياساتهم تجاه الدولة العثمانيَّة؛ ممّا يعني وصولَ سياسة ألمانيا الخارجيَّة إلى طريق مسدود، وفقدانَ القدرة بشكل كُلِّيٍّ على المناورة التي لطالما كانت تَعُدُّ المنافسةَ بين هذه الدُّول حول مصالحها في الدولة العثمانيَّة ضمانًا لعدم تحالفها ضدَّ الرّايخ الألمانيّ.

أمام هذا الواقع –الذي شَكَّلَت معاهدة فرانكفورت للسَّلام حجرَ الأساس في بنائه– بدأ بسمارك –بعد فشل محاولاته، مثل الحماية الجمركيَّة وإغلاق الأسواق الماليَّة أمام السَّندات الروسيَّة– لِصَدِّ روسيا عن سياسة التَّقارب مع فرنسا منذ بداية الثَّمانينيات من القرن التاسع عشر يتراجعُ عن سياسة التحفُّظ في شؤون الدولة العثمانيَّة (Kössler 1981: 103)، فهو بذلك، كما يقول المُؤرِّخُ الألمانيُّ كلاوس هيلدبراند Klaus Hildebrand (1941–م) "يخالفُ المبدأ المتَّبع بأنَّ العلاقاتِ الاقتصاديَّةَ والسياسيَّةَ للدُّول الكبرى في حدِّ ذاتها يجبُ ألّا يكون لها علاقة ببعضها بعضًا، وهو الذي دُفِعَ جانبًا منذ زمن" (Hildebrand 1995: 124).

إنَّ التَّنامي المستمرَّ في تشابك المصالح الاقتصاديَّة بين فرنسا وروسيا والواقع الاقتصاديَّ السِّياسيَّ العسكريَّ الذي أصبح مغايرًا بشكل تامّ لكلِّ الخُطط السِّياسيَّة القائمة على نظام التَّحالفات الدولية التي بناها بسمارك من أجل منع حدوث ذلك، شَكَّلا دافعَهُ الرَّئيس لبناء جسور للعلاقات مع الدولة العثمانيَّة التي كان يعدُّها سابقًا خارجَ دائرة المصالح الألمانيَّة بشكل كُلِّيّ؛ حيث قال أمام الرّايخستاغ في 5 كانون الأول 1876م: "إنَّهُ لن ينصح بأيِّ مشاركة لألمانيا في حرب كُبرى ناشئة عن الأزمة الشَّرقيَّة طالما أنَّهُ لا يوجد لألمانيا في هذا النِّزاع بأكمله أيُّ مصلحة تُذكر، التي لا تعادل سلامة عظام جنديٍّ بسيط" (*Stenographische Berichte* 2. Leg. Bd. 2 1876: 585). ولا بُدَّ أنَّ بسمارك قد

عن انهيار الإمبراطوريَّة العثمانيَّة، ويعود ذلك إلى تراجعها في المجال العسكري، والمنافسات بين الدُّول الأوروبيَّة التي حاولت استغلالَها، والحركات القوميَّة الناشئة (Geiss 1978: 23).

[5] قضيَّة شنيبيله أزمةٌ دبلوماسيَّة حدثت بين ألمانيا وفرنسا في 20 نيسان 1887م إثرَ إلقاء الألمان القبضَ على ضابط الجمارك الفرنسيِّ فيلهلم شنيبيله Wilhelm Schnäbele (1831–1900م)، الذي كان في اجتماع عمل على الأراضي الألمانيَّة، ثم سجنه في مدينة ميتز. وقد جرى تبرير احتجازه من الجانب الألمانيّ بتهمة التَّجسُّس، واستغل وزيرُ الحربِ الفرنسيُّ جورج إرنست بولانجر Georges Ernest Boulanger (1837–1891م) هذا الحادث لشنِّ ضربة انتقاميَّة ضِدَّ ألمانيا رَدًّا على معاناة الهزيمة في الحرب الألمانيَّة الفرنسيَّة عام 1870م؛ ممّا أدّى إلى أزمة في العلاقات الألمانيَّة الفرنسيَّة لم تَجرِ تسويتُها إلا بعد إطلاق سراح الضابط شنيبيله بأمر من المستشار بسمارك في 30 نيسان 1887م (*Norddeutsche Allgemeine Zeitung*. (A) 30.4.1887: 1; *Vossische Zeitung*. (A) 22.4.1887: 1).

وجد في تطوُّر العلاقاتِ مع الدولة العثمانيَّة إمكانيَّة الحفاظ على مساحة للمناورة في السِّياسة الخارجيَّة، وإنَّ توجُّهَهُ بدايةً لبناء علاقات اقتصاديَّة مع الدولة العثمانيَّة التي من شأنها بناء توازنات خارجيَّة وتخفيف التَّبعات الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة لمعاهدة فرانكفورت للسَّلام يؤكِّدُ حِرصَهُ على مبدئه "بأنَّ مكافحة العقبات الاقتصاديَّة يمكن فقط بحثُهُ في المجال الاقتصادي"(Kastl 1994: 99).

بدأ التَّغيُّرُ في أُسُس التَّدخُّل الألمانيّ في الدولة العثمانيَّة في الثَّمانينيّات من القرن التاسع عشر، وبتوجُّهٍ من الحكومة الألمانيَّة لخلق واقع جديد بالوسائل الاقتصاديَّة والماليّة؛ أي عن طريق تقديم القروض وبناء المشاريع، وكان ذلك موجَّهًا بالدَّرجة الأولى ضدَّ المصالح الفرنسيَّة (Schölch 1975 1. Jahrg. H. 4: 442). إنَّ أسباب هذا التَّوجُّه تكمن – ليس فقط في إيجاد أداة ضغط ضدَّ فرنسا وروسيا– في أنَّهُ جاء أيضًا نتيجةً للتَّطوُّرات السياسيَّة الداخليَّة الناجمة عن الأزمات الاقتصاديَّة ما بين عام 1873–1879م وما بين عام 1882–1886م التي عصفت بالرّايخ حديثِ النَّشأة، وتركَّزت هذه الأزماتُ حولَ صناعة الصُّلب التي تضرَّرت بشكل كبير جَراءَ استغلال الحكومة الفرنسيَّة شرطَ المادَّة الحاديةَ عشرةَ وتراجع الاستيراد من قِبل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة (Wehler 1969: 60).

إنَّ تراكم تبعات معاهدة فرانكفورت للسَّلام وتأثيراتها السَّلبيَّة على البُعدين الاقتصاديّ الداخليّ والسِّياسيّ الخارجيّ للرّايخ الألمانيّ التي تضمَّنته عبارةُ بسمارك التَّشاؤميَّة في نهاية عام 1883م: "إنّي أرى مستقبلًا شديدَ السَّواد في ألمانيا" (Loth 1996: 74). فلا بُدَّ أنَّهُ قد شعرَ شخصيًّا بالمسؤوليَّة عن هذه التَّبعات عندما سُرِّحَ من الخدمة "كما قيل له عن الإمبراطور فيلهلم: إنَّهُ لم يكن يَقِظًا بما فيه الكفاية تجاه التَّحالف بين فرنسا وروسيا" (Loth 1996: 9).

لقد أدرك رجالُ الدولة في برلين الذين تولوا زمامَ الأمور في الحكومة التي تشكَّلت بعد إقالة بسمارك أنَّ المشكلاتِ المرتبطةَ بالمادَّة الحاديةَ عشرةَ لا يمكن القضاءُ عليها إلّا إذا حدثت ظروفٌ غيرُ متوقَّعة تمامًا؛ أي ما يعني نشوبَ حرب مع فرنسا، وهذا الأمرُ لم يكن مرغوبًا في الوصول إليه بأيّ شكل من الأشكال (Zimmermann 1901: 160).

في عهد بسمارك، كان الاهتمام اقتصاديًّا بالإمبراطوريَّة العثمانيَّة قد امتدَّ إلى الجزء الآسيويّ منها، إلّا أنَّ سياسة الاندفاع الألمانيّ نحو الشرق، وكذلك مؤسَّسات الدولة، وشركات الرايخ الألمانيّ قد أدركت المكانةَ المتميِّزةَ التي مُنِحَت للألمان من لَدُنِ الباب العالي، وإمكانيَّة استغلالها من ناحيتين، الأولى: تحريك عجلة الاقتصاد المتعثِّر، خاصَّةً في مجال صناعة الصُّلب، مثل: القطارات والسِّكك الحديديَّة التي تُشَكِّلُ العمودَ الفقريَّ في الصِّناعات الألمانيَّة التي أصبحت معاناتُها أشبهَ بجرح لا يمكن له أن يلتئم جَرّاءَ إجراءات التَّعرفة الجمركيَّة المعادية لهذا القطاع من الصِّناعات الألمانيَّة التي قامت بها الحكومةُ الفرنسيَّةُ عن قصد مستغلَّةً بذلك التَّغطية القانونيَّة من المادَّةِ الحاديةَ عشرة، أمّا الناحية الثانية فهي مهاجمة كلٍّ من فرنسا وبريطانيا العظمى –على حدٍّ سواء– اقتصاديًّا. لقد عبَّرَ أوتو باول كونراد كانيس Otto Paul Konrad Canis (1938–م) عن أهداف الحكومة الألمانيَّة التي جاءت بعد بسمارك بقوله إنَّ: "السَّبَبَ الثاني الذي دفع الإمبراطوريَّة الألمانيَّة إلى تأمين وجود الإمبراطوريَّة العثمانيَّة كان من منطلق مصالحها الاقتصاديَّة. ففي صيف عام 1896م، وبعد ثلاث سنوات فقط من البناء بأموال وإشراف ألمانيٍّ، أُنجِزَ خَطُّ سِكَّةِ حديد إسكي شهير– قونية (Eskischir-Konia)، لتبدأ في العمل. لقد كانت تجارةً مربحةً بشكل غير عاديّ؛ لأنَّ شركة سِكَّةِ حديد الأناضول ضاعفت خلال الخمس السَّنوات الماضية أرباحَها الصافية بأكثر من ثلاثة أضعاف. وقبل كلِّ شيء فإنَّ فكرة خَطِّ سِكَّةِ حديد إسطنبول – بغداد (Konstantinopel-Bagdad) قد بدأت تتبلورُ بشكل عامّ، فالنُّفوذ الاقتصاديُّ والماليُّ الألمانيُّ توسَّع في كثير من الأحيان في الدولة العثمانيَّة على حساب مجموعات المصالح البريطانيَّة والفرنسيَّة"

(Canis 1997: 202). وعبَّرت الصَّحيفة الألمانيَّة دَس دوتشِه بلَتّ عن امتياز سِكَّةِ حديد برلين– بغداد بالآتي: "إنَّ هذا الامتياز يفتح آفاقًا واعدةً لرأس المال الألمانيّ ولا يسعنا إلّا أن نأمل في أن تَتبَعَ هذه الخطواتِ الأوليَّةَ قريبًا خطواتٌ أُخرى" (Das Deutsche Blatt 6.3.1903:1).

إنَّ تزامن ارتفاع إنتاج ألمانيا من الحديد والصُّلب، مقارنة بإنتاج بريطانيا وفرنسا[6]، مع تنامي العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة بين الرّايخ الألمانيّ والإمبراطوريَّة العثمانيَّة يُدَلّلُ على أنَّ الحكومة الألمانيَّة التي خَلَفَت بسمارك قد تمكَّنت – من خلال مشاريعها في الدولة العثمانيَّة– من التَّغلُّب على الواقع الاقتصاديّ المنكمش للرّايخ، الذي جرى تحجيمُهُ نتيجةَ معاهدة فرانكفورت للسَّلام، وسياسات بسمارك ذات الاعتبارات الأمنيَّة. وعلى الرَّغم من هذا النَّجاح فإنَّها لم تستطع منع ما كان يخشاه بسمارك؛ وهو اندلاعُ حرب تكون ساحاتُها فوق الأراضي الألمانيَّة.

وعلى الرَّغم من أنَّ السُّلطان عبدَ الحميد الثاني كان يعي نوايا الإمبراطور الألماني، المتمثِّلَةَ في المصالح الاقتصاديَّة والعسكريَّة في الشرق، لكنَّ خشيتَهُ من تفاهمات روسيَّة بريطانيَّة حول الشرق دفعته نحوَ التَّقارب مع الألمان (حياوي 2001: 61–72). وكانت نتيجةُ هذا التقاربِ في العلاقات الألمانيَّة العثمانيَّة أنَّ "الدولة الألمانيَّة هي نتاجُ عقليَّة القرن التاسع عشر الاستعماريَّة ونتاج تطوُّر الفكر القومي الأوروبي، كما أنَّ الاستشراق الألمانيَّ وُظِّفَ بدرجات متفاوتة في هذه المرحلة لخدمة المصالح الألمانيَّة التي تمخَّضت في المحصِّلة النهائيّة عن توريط العثمانيين في حرب لا ناقةَ لهم فيها ولا جمل" (الزعبي 2019 مج 46 ع 1 ملحق2: 367).

الخاتمة

خلصت الدراسةُ إلى مجموعة من النَّتائج الرَّئيسة، من أهمِّها:

1. وضَّحت أنَّ شروط السَّلام التي وضعها بسمارك –في معاهدة فرانكفورت للسَّلام– قد مهَّدت الطَّريقَ إلى صراع اقتصاديّ دفع القوى الأوروبيَّة إلى الحرب العالميَّة الأولى.
2. تكمنُ أهميَّةُ دراسة معاهدة فرانكفورت للسَّلام في انعكاسات بنودها وشروطها، خاصَّةً المادَّة الحاديةَ عشرةَ منها، على مستقبل الرّايخ الألمانيّ؛ إذ بدت ملامح تخوُّف القوى الأوروبيَّة تظهرُ بشكل واضح بعد المعاهدة التي أحدثت تغُّيرًا استراتيجيًّا في الصِّراع الألمانيّ الفرنسيّ.
3. شَكَّلَت المادَّةُ الحاديةَ عشرةَ من معاهدة فرانكفورت للسَّلام الثَّغرةَ القانونيَّةَ التي سمحت لفرنسا بمواصلة حربها ضدَّ الرّايخ الألمانيّ، ولكن بطرائقَ اقتصاديَّة.
4. أدى الضَّغطُ الاقتصاديُّ الداخليُّ والخارجيُّ دورًا رئيسًا في فشل سياسة بسمارك الخارجيَّة في عزل فرنسا سياسيًّا.
5. كان للعامل الاقتصاديّ دورٌ كبيرٌ في التَّقارب بين روسيا وفرنسا ضدَّ ألمانيا؛ حيث تحوَّلَ هذا التَّقاربُ بشكل

---

[6] يتَّضح التَّطوُّرُ السَّريع للصِّناعة الألمانيَّة مقارنةً ببريطانيا العظمى وفرنسا من خلال الزِّيادة في إنتاج الحديد بين عامي 1890م و1913م؛ حيث ارتفع معدَّلُ إنتاج الحديد في ألمانيا من 4.7 إلى 19.0 مليون طن، بينما في بريطانيا العظمى من 8.0 إلى 10.6 وفرنسا من 2.0 إلى 5.2. كذلك فإنَّ الارتفاع في إنتاج الصُّلب بين عامي 1887م و1912 لا يقلُّ إثارةً للإعجاب. إنَّ معدَّلَ الإنتاج الألمانيّ قد ارتفع من 1.164 إلى 17.302 مليون طن، في حين ارتفع إنتاجُ المملكة المتَّحدة من 3.187 إلى 6.565 وفرنسا من 0.493 إلى 4.078 (Kössler 1981: 61).

تدريجيٍّ إلى تحالف عسكريٍّ استمرَّ حتى عام 1914م.

6. بقي بسمارك نحو عقدين من الزَّمن يرفضُ الدُّخولَ في علاقات مع الدولة العثمانيَّة؛ خشيةً من إثارة مخاوف القوى الأوروبيَّة وتكالبها ضدَّ ألمانيا، بَيدَ أنَّهُ بدأ في ثمانينيّات القرن التاسع عشر يهتمُّ بالدولة العثمانيَّة اقتصاديًّا، ولكن بشكل محدود؛ وذلك لبناء توازنات خارجيَّة من شأنها تخفيف تبعات هذه المعاهدة الاقتصاديَّة والسياسيَّة، ولم يكن بسمارك يعلمُ أنَّهُ بهذا التَّوَجُّهِ قد وضعَ القطارَ فوقَ السِّكَّةِ نحوَ الحرب العالميَّة الأولى.

بالنَّظر الى العلاقات الوُدِّيَّةِ بين ألمانيا وفرنسا اليوم، فمن المُستَبعَدِ حدوثُ صدام عسكريٍّ بينهما، خاصَّةً أنَّهما عضوان رئيسان في الاتِّحاد الأوروبيّ، وبينهما مصالحُ حيويَّةٌ مشتركة، إلّا أنَّ أحداث 1870/71م وما تلاها تُبَيِّنُ أنَّ العلاقاتِ الوُدِّيَّةَ الحاليَّةَ لم تترسَّخ بينهما تحت ظروفٍ طبيعيَّة، ولكنَّها جاءت في النِّهاية نتيجةً لتجارب حروب عديدة.

The Impact of the Clause of the Most Favored Nation of Article 11 of the Frankfurt Peace Treaty on German-French and International Relations Between the Years (1871-1914 AD) through the German Sources - an analytical historical study –

Abdul Majeed Ibrahim Al Haj Ali*

ABSTRACT

This study examines Article 11 of the Frankfurt Peace Treaty signed in 1871 at the end of the Franco-Prussian War. It analysis the circumstances in which the signing of the Frankfurt Peace Treaty took place, and the insistence of the French side on the formula of Article 11 of this treaty, as well as the negative impact of this article on the development of economic and political relationships between Germany and France until the First World War. Although this study did not do justice – in a detailed way – to the long and very complex relations between Germany and France between 1871 AD and 1914 AD, it showed that the disruption of direct German-French economic relations had a great impact on the policy of international alliances in general, and on the relations between the German Reich and the Ottoman Empire in particular. Although many studies of German researchers have dealt with the Frankfurt Peace Treaty and its clauses in general, yet - within the limits of the researcher's knowledge - no study has dealt with German-French relations before 1914 AD, especially the impact of Article Eleven of this treaty on economic relations between Germany and the European powers on the one hand, and between Germany and the Ottoman Empire on the other hand, as an independent topic for research.The nature of the study necessitated relying on the analytical historical approach based on investigating information and data from its primary sources, analyzing its contents, and classifying it in proportion to the subject of the study.

Keywords: *Frankfurt Peace Treaty, Bismarck, the Eastern Question, Adolf Thiers, German-French relations*.

*Email: alhajali@aabu.edu.jo, (A. I. Al Haj Ali) Orcid number: https://orcid.org/0000-0001-5298-0280, Department of History, University of Al al-Bayt and History Department, University of Duisburg-Essen.

Received on 16/5/2023 and accepted for publication on 10/10/2023.

المصادر والمراجع العربية

أبو علية، عبد الفتاح حسن؛ وياغي، اسماعيل أحمد (1993)؛ تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض: دار المريخ للنشر، ط3.

حياوي، بان غانم أحمد (2001)؛ *العلاقات العثمانيَّة – الألمانيَّة 1882 – 1918 دراسة تاريخيَّة*، أُطروحة دكتوراه غير منشورة، كليَّة الآداب، جامعة الموصل، العراق.

الزعبي، أمجد أحمد (2019)؛ "الاستشراق والتغلغل الألماني في الدولة العثمانيَّة: دراسة في وظائف وأدوار الاستشراق الألماني في الرُّبع الأخير من القرن التاسع عشر"، *دراسات، العلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة*، مج 46، ع 1، ملحق2، 357-369.

REFERENCES

Abū Alīyah, A. and Yāghī, I. (1993); Tārīkh Urūba al-Ḥadīth wa-al-Muʻaṣir [*The Modern and Contemporary History of Europe*], Riyadh: Dār al-Marrīkh lil-Nashr, 3rd ed.

Becker, O. (1925); *Das französisch-russische Bündnis. Bismarck und die Einkreisung Deutschlands*, Bd. 2, Berlin.

Berliner Tageblatt und Handels-Zeitung (newspaper published between 1872 and 1928 in Berlin.

Bloch, Ch. (1980); "Wechselwirkungen zwischen Innen- und Aussenpolitik in Frankreich 1870-1970". In: Urs Altermatt and Judit Garamvölgyi (eds.). *Innen- und Aussenpolitik: Primat oder Interdependenz? Festschrift zum 60. Geburtstag von Walter Hofer*, Pp. 149-171, Bonn/Stuttgart.

Bremm, K. J. (2019); *70/71. Preußens Triumph über Frankreich und die Folgen*. Thesis. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.

Buckle, G. E. (1920); *The Life of Benjamin Disraeli, Earl of Beaconsfield:1868-1876*, Vol. V, New York: John Murray.

Canis, K. (1997); *Von Bismarck zur Weltpolitik: Deutsche Außenpolitik 1890 bis 1902*, Berlin: Akademie Verlag.

Das Deutsche Blatt (newspaper published between 1886 and 1943 in Berlin).

De Cyon, É. (1895); *Histoire de l'entente franco-russe, 1886-1894; documents et souvenirs*. A. Charles, Paris: Nabu Press.

Der Grenzbote (newspaper published between 1840 and 1945 in Bad Reichenhall). Max Zugschwert Verlag.

Fischer, R. T. (2020); *Wilhelm I. Vom preußischen König zum ersten Deutschen Kaiser*, Vienna and Cologne: Böhlau.

Friedens-Vertrag zwischen dem Deutschen Reich und Frankreich "Frankfurter Friedensvertrag" (10.05.1871); in: *documentArchiv.de* [Hrsg.], URL: http://www.documentArchiv.de/ksr/1871/frankfurter-friedensvertrag.html, Accessed: 06-02-2023.

Gall, L. (1993); *Bismarck: der weiße Revolutionär*, Neuaufl, Frankfurt, Berlin.

Geiss, I. (ed.) (1978); *Der Berliner Kongreß 1878. Protokolle und Materialien*, Boppard am Rhein.

Haberler, G. (2013); *Der Internationale Handel. Theorie der weltwirtschaftlichen Zusammenhänge sowie Darstellung und Analyse der Außenhandelspolitik*, Berlin, Heidelberg: Springer-Verlag.

Hagemann, K. (2005); "Aus Liebe zum Vaterland. Liebe und Hass im frühen deutschen Nationalismus: Franzosenhass". In: *Gefühl und Kalkül. Der Einfluss von Emotionen auf die politik des 19. und 20. Jahrhunderts*, Birgit Aschmann Hrsg., HMRG Beihefte 62, Pp.101-123, Stuttgart: Steiner. Web-Resource

Hagenmüller, K. F. (2013); *Bankbetrieb und Bankpolitik*, Vol. 11, Springer-Verlag.

Hayāwī, B. (2001); *al-ʻAlaqāt al-ʻUthmānīyah-al-Almānīyah 1882-1919 Dirāsah Tārīkhīyah*, [Ottoman-German Relations 1882-1919. Historical Study] Unpublished Ph.D. dissertation, Faculty of Arts, University of Mosul, Iraq.

Hildebrand, K. (1995); *Das vergangene Reich: deutsche Außenpolitik von Bismarck bis Hitler 1871-1945*, Stuttgart: Deutsche Verlags-Anstalt.

Hildebrand, K. (2008); *Deutsche Aussenpolitik 1871–1918. Enzyklopädie deutscher Geschichte, Bd. 2*, Munich: De Gruyter Oldenbourg.

Ibbeken, R. (1928); *Das außenpolitische Problem Staat und Wirtschaft in der deutschen Reichspolitik 1880-1914: Untersuchungen über: Kolonialpolitik, Internat. Finanzpolitik, Handelsverträge u. die Bagdadbahn,* Schleswig. Johs. Ibbeken Verlag.

Janorschke, J. (2007); "Die „Krieg-in-Sicht"-Krise von 1875. Eine Neubetrachtung", in: *Historische Mitteilungen*, 20, Pp. 116–139.

Kastl, J. (1994); *Am straffen Zügel: Bismarcks Botschafter in Rußland 1871-1892*, Munich: Olzog Verlag.

Kölnische Ztg. (newspaper published between 1798 and 1945 in Cologne).

Kössler, A. (1981); *Aktionsfeld Osmanisches Reich. Die Wirtschaftsinteressen des deutschen Kaiserreiches in der Türkei 1871-1908 (Unter Besonderer Berücksichtigung Europäischer Literatur)*, New York: Arno Press.

Lepsius, J.; Mendelssohn-Bartholdy, A. and Thimme, F. (1922); *Die große Politik der Europäischen Kabinette 1871-1914 : Sammlung der Diplomatischen Akten des Auswärtigen Amtes*, Vol. 1, Berlin: Deutsche Verlagsgesellschaft für Politik und Geschichte.

Loth, W. (1996); *Das Kaiserreich. Obrigkeitsstaat und politische Mobilisierung*, Munich: dtv Verlagsgesellschaft. 2nd ed.

Meyer, H. J. (ed.) (1890); *Meyers Konversations-Lexikon: Ein Nachschlagewerk des allgemeinen Wissens*, Bd. 16, Leipzig und Wien**:** Bibliographisches Institut P. 1003, 4. Auflage 1885-1892. URL: https://eLexikon.ch/16_1003 , Accessed: 9.2.2023.

Meyer, H. J. (ed.) (1907); *Meyers Großes Konversations-Lexikon,* Band 16, Leipzig, Vienna: Bibliographisches Institut, P. 205, 6th ed.

Nonn, C. (2020); *12 Tage und ein halbes Jahrhundert: eine Geschichte des deutschen Kaiserreichs 1871-1918*. Beck, Munich: Zentralen für Politische Bildung.

Norddeutsche Allgemeine Zeitung. Berlin.

Oman, Ch. (1898); *The Dark Ages 476-918*, London: Independently published.

Rausch, E. (1900); "Französische Handelspolitik vom Frankfurter Frieden bis zur Tarifreform von 1882: dargestellt auf Grund der parlamentarischen Annalen". in: *Staats- und socialwissen-schaftliche Forschungen*, Gustav Schmoller ed., Bd. 18, 2. H., Leipzig: Duncker and Humblot.

Schölch, A. (1975); "Wirtschaftliche Durchdringung und Politische Kontrolle durch die europäischen Mächte im Osmanischen Reich, (Konstantinopel, Kairo, Tunis)", in: *Geschichte und Gesellschaft. Zeitschrift für Historische Sozialwissenschaft*, *Imperialismus im Nahen und Mittleren Osten*, 1. Jahrg., H. 4, Pp. 404-446.

Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Reichstags, 2. Legislaturperiode. IV. Session 1876 (1876); Bd. 2, Berlin.

Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Reichstags, 8. Legislaturperiode. I. Session 1890/92 (1892); Bd. 5, Berlin.

Stern, F. (2011); *Gold und Eisen – Bismarck und sein Bankier Bleichröder*, Munich: C.H. Beck.

Ullrich, V. (2013); *Die nervöse Großmacht 1871-1918: Aufstieg und Untergang des deutschen Kaiserreichs,* Berlin: S. Fischer Verlag, Frankfurt a. M, 3rd ed.

Von Hagen, M. (1941); *Bismarck und England,* Stuttgart and Berlin, DVA.

Vossische Zeitung. Berlin.

Waltershausen, A. S. (1915); *Der Paragraph elf des Frankfurter Friedens*, Generic.

Wehler, H. U. (1969); *Bismarck und der Imperialismus*, Cologne, Berlin: Kiepenheuer & Witsch.

Wirminghaus, A. (1916); Review of "*Der Paragraph elf des Frankfurter Friedens*, by A. S. F. von Waltershausen". In: *Weltwirtschaftliches Archiv*, 8. Bd., Pp. 202–204, Springer Nature.

Zimmermann, A. (1901); *Die Handelspolitik des Deutschen Reichs vom Frankfurter Frieden bis zur Gegenwart*, Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn.

al-Zu'bi, A. (2019); " al-Istishrāq wa-al-Taghalghul al-Almānī fī al-Dawlah al-'Uthmānīyah: Dirāsah fī Waẓā'if wa-Adwār al-Istishrāq al-Almānī fī al-Rub' al-Akhīr min al-Qarn al-Tāsi' 'Ashar". [Orientalism and German Involvement in the Ottoman State: A Study in the Positions and Roles of German Orientalism in the Last Quarter of the Ninetenth Century]. *Dirāsāt, al-'Ulūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimā'īyah*, vol. 46, no. 1, Pp. 357-369.